

أعضاء اللجنة المحترمون ؛ شكراً لمنح فرصة لجمعية العون الطبي للفلسطينيين (ماب) بالتحدث في هذا الاجتماع الهام.

لقد كان للفلسطينيون ذوو الإعاقة دوراً نشطاً في تحديد القضايا التي سأعرضها ، وتوفير المعلومات ل ماب من خلال المجموعات البؤرية والمقابلات وعن طريق مشروع التصوير التشاركي.

على الرغم من حمايتهم بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان ، لا يزال الفلسطينيون ذوو الإعاقة في الأراضي الفلسطينية المحتلة يواجهون انتهاكات جسيمة لحقوقهم الإنسانية ناتجة عن سياسات إسرائيل وممارساتها كقوة احتلال. ترحب ماب بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2475 ، والذي له تداعيات مهمة على حماية الفلسطينيين ذوي الإعاقة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

الحصار الإسرائيلي الخانق على قطاع غزة - المفروض منذ عام 2007 والذي يعتبر بمثابة "عقاب جماعي" لسكانها البالغ عددهم مليوني نسمة. ووصفه كعقوبت جماعي كان من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، والأمين العام السابق للأمم المتحدة بان كي مون ، والمقرر الخاص للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 مايكل لينك ، ووصف الأخير في تقريره في يونيو إلى مجلس حقوق الإنسان انا الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة هو المعيق الرئيسي للاحتياجات الإنسانية والانهيار الاقتصادي الوشيك. حوالي 96٪ من المياه الجوفية غير صالحة للشرب ، 68٪ من الناس يعانون من انعدام الأمن الغذائي ، و 80٪ من الناس يعتمدون على شكل من أشكال المساعدة الدولية.

تؤثر هذه الظروف الاجتماعية والاقتصادية السيئة بشكل خاص على الأشخاص ذوي الإعاقة ، حيث قام مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بتقييم أن الأشخاص ذوي الإعاقة في غزة "هم من بين الفئات الأكثر ضعفاً في مجتمع يعاني بالفعل من أزمة". حيث وصلت البطالة بين عامة السكان في غزة إلى 47٪ ، وارتفعت بين ذوي الإعاقة إلى 90٪.

إن محدودية الإمداد بالكهرباء وانقطاع التيار الكهربائي المتكرر يزيد من عرقله حقوق الفلسطينيين ذوي الإعاقة في غزة ، على سبيل المثال منع ذوي الإعاقات الجسدية من شحن الكراسي المتحركة الكهربائية. في الشهر الماضي ، تفاقم هذا الوضع السيئ بالفعل بسبب قرار إسرائيل تعليق استيراد الوقود لما يقرب من ثلاثة أسابيع ، مما أدى بالتالي إلى إغلاق محطة توليد الكهرباء الوحيدة في غزة ، مما ترك الناس مع أربع ساعات من الكهرباء في اليوم فقط.

ازداد عدد اشخاص ذوي الاعاقه الفلسطينيين في غزة نتيجة الهجمات العسكرية الإسرائيلية واستخدام القوة المفرطة. خلال حرب عام 2014 على غزة ، أصيب 11000 فلسطيني ، 10٪ منهم اصبحت لديهم اعاقات جسدي دائمة. كما تسبب استخدام القوة من قبل الجيش الإسرائيلي ضد مظاهرات "مسيرات العودة الكبرى" في عدد كبير من الإصابات التي تسببت بإعاقات دائمة. بين آذار / مارس 2018 وتشيرين الأول / أكتوبر 2019 ، أصيب 7996 فلسطينياً بطلقات نارية في أطرافهم. ومن بين المصابين ، تم إجراء 149 عملية بتر ، وأصيب 24 شخصاً بالشلل بسبب إصابات في النخاع الشوكي ، وعانى 15 شخصاً من فقدان البصر بشكل دائم نتيجة الإصابات التي حدثت أثناء المظاهرات. ويقدر أن 1200 فلسطيني لا يزالون بحاجة إلى علاج مكثف لإعادة بناء الأطراف. قائمة "الاستخدام المزوج" في إسرائيل تقيد بشدة دخول مكونات ألياف الكربون المستخدمة بعلاج إصابات الأطراف ، وألياف الكربون مستخدمة لإنتاج أطراف صناعية ، مما يؤدي إلى تزويد المرضى ببديل أثقل وأقل راحة. إن التحديات التي تواجه توفير العلاج المناسب من خلال نظام صحي أصبحت شبه مستحيلة، في ظل نظام صحي على حافة الانهيار بسبب الحصار المستمر وهذا يعني أن العديد من المصابين بإصابات معقدة في الأطراف معرضون لخطر فقدان الوظيفة الدائم والإعاقة مدى الحياة.

تحد العوائق التي تفرضها إسرائيل على حرية التنقل من فرص التطوير المهني للعاملين الصحيين الفلسطينيين وتمنع بعض المرضى الفلسطينيين من الوصول إلى الرعاية الصحية، مما يزيد من عدد الفلسطينيين ذوي الإعاقة. مع وجود بعض التخصصات الطبية المتوفرة فقط في القدس الشرقية أو الضفة الغربية أو في الخارج ، بما في ذلك طب العيون ، يحتاج العديد من المرضى إلى الإحالة إلى خارج غزة لتلقي العلاج. في العام الماضي رفضت إسرائيل 9٪ من طلبات تصاريح الخروج وأخرت 26٪ عن موعدهم الطبي. تعمل ماب مع اشخاص في غزة فقدوا بصرهم بعد عدم تمكنهم من إجراء جراحة العيون في القدس الشرقية.

تفاقمت معدلات الفقر في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة لإجراءات الإغلاق. تراجعت الإيرادات الشهرية للسلطة الفلسطينية إلى أدنى مستوياتها منذ عقدين ، مع عواقب وخيمة على الرفاه العام والتوظيف والاستقرار المالي. نظراً لصعوبة وصول

الأشخاص ذوي الإعاقة إلى سوق العمل ، فإن هذا الوضع يؤثر بشكل غير متناسب على الأشخاص ذوي الإعاقة ، مما يدفعهم بسرعة أكبر إلى الفقر.

لحماية حقوق ذوي الإعاقة الفلسطينيين، تحت ماب اللجنة على:

- دعوة إسرائيل ، سلطة الاحتلال ، إلى التقيد بالتزاماتها القانونية وضمان احترام حقوق الفلسطينيين ذوي الإعاقة الخاضعين لسيطرتها الفعلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ؛

- مطالبة إسرائيل بوقف جميع أشكال العقاب الجماعي ، بما في ذلك الحصار الغير القانوني على قطاع غزة المحتل ، بأثر فوري.

- حث إسرائيل ، قوة الاحتلال ، على ضمان حماية وتلبية الاحتياجات المحددة للأشخاص ذوي الإعاقة في الأراضي الفلسطينية المحتلة للحفاظ على صحتهم وسلامتهم وكرامتهم واستقلالهم خلال تفشي فيروس كورونا المستجد وحالات الطوارئ الصحية ذات الصلة

شكرا على استماعكم.